مجلة الحكمة للدراسات التاريخية ISSN : 2353-0472
المجلد5 ، العدد12، (ديسمبر2017) EISSN : 2600-6405

قادة ثورة المقراني والحداد أمام محكمة الجنايات بقسنطينة سنة 1872م

الدكتور بشير فايد
جامعة الدكتور لمين دباغين سطيف2

ملخص:

نتوسم في هذه الورقة، التي جاءت تحت عنوان" **قادة ثورة المقراني و الحداد أمام محكمة الجنايات بقسنطينة سنة 1872م"**المساهمة في إلقاء مزيد من الضوء على الموضوع، الذي من المفيد جدا أن لا يقتصر البحث فيه على المؤرخين فقط، لأن المتابعات القضائية التي أعقبت الثورة، تهم على سبيل المثال المتخصصين في الحقول القانونية، الذين بإمكانهم المساهمة فيه من زاوية قانونية.

كلمات مفتاحية: ثورة المقراني و الحداد، العدالة الفرنسية، محكمة الجنايات، المصادرات، النفي.

Abstract :

In this paper, entitled "The leaders of the revolution of the Al Mokrani and Al Haddad in front of the criminal court in Constantine in 1872," contributed to shed more light on the subject, which is very useful not only for historians, because the judicial follow-up following the revolution , For example, legal field specialists, who can contribute to it from a legal point of view.

Keywords : The Revolution of Al Mokrani and Al Haddad, French Justice, Criminal Court, Confiscation, Excommunication

مقدمة:

لا شك أن ثورة **المقراني** و **الحداد**، قد شكلت تهديدا حقيقيا للاحتلال الفرنسي في الجزائر، بعد مقاومة **الأمير عبد القادر**(1832م-1847م)،حيث تمكنت في ظرف زمني وجيز من تجنيد آلاف المقاتلين، المؤطرين من قادة عسكريين و دينيين، أثبتوا أنهم لا

يقلون كفاءة عن القادة الفرنسيين من ناحية، وألحقت خسائر فادحة بقوات العدو ومصالحه من ناحية أخرى.

و لا جدال في أن سلطات الاحتلال، قد أدركت حجم المأزق السياسي و العسكري الكبير، الذي سببته لها تلك الثورة، التي شملت نصف البلاد تقريبا.و لذلك راحت تنتقم من كل من شارك فيها من قريب أو من بعيد،فكان حجم التهديد بحجم الإجراءات والتدابير التي اتخذت، بعد أن تمكنت من إخمادها.

و لعل المتابعات القضائية، التي قامت بها في حق قادة الثورة، خير دليل على ذلك، حيث يتفق كل من اطلع على مجرياتها و نتائجها، على أنها الأضخم بالمقارنة مع المقاومات الشعبية الأخرى، فضلا عن الأحكام القاسية التي انتهت إليها، و كان تأثيرها الخطير ليس على أصحابها فحسب، بل على الشعب الجزائري برمته، إذ لم يكن من السهل تعويض أولئك القادة الكبار، سواء الذين استشهدوا أو تم نفيهم إلى خارج البلاد، حيث تراجع الكفاح المسلح تدريجيا، و لم تندلع ثورة مسلحة أخرى بنفس الحجم والقوة، باستثناء مقاومة **الشيخ بوعمامة**.

نتوسم في هذه الورقة ، المساهمة في إلقاء مزيد من الضوء على الموضوع، الذي من المفيد جدا أن لا يقتصر البحث فيه على المؤرخين فقط، لأن المتابعات القضائية التي أعقبت الثورة، تهم على سبيل المثال المتخصصين في الحقول القانونية، الذين بإمكانهم المساهمة فيه من زاوية قانونية.

1- نهاية الثورة:

رغم القوة و التنظيم، اللذان تميزت بهما الثورة في بداية الأمر، إلا أنها لم تتمكن من الاستمرار على تلك الوتيرة، لأسباب تتعلق في مجملها باختلال التوازن بين الفريقين، نورد بعضها فيما يلي:

- النقص الفادح في السلاح، و الذخيرة، و الخبرة العسكرية.
- الدور السلبي الذي قام به بعض الخونة، الذين لم يكتفوا بمد العدو بالمعلومات، بل قاتلوا في صفوفه.
- توفر قوات العدو على المعلومات الميدانية الكافية، التي سمحت لها- بالتحرك الفعال والآمن-.

- التسليح الجيد و التدريب الميداني العالي، اللذان كانا يميزان الجيش الفرنسي مقارنة مع الثوار، الذين كانوا يقاتلون بأسلحة بدائية، تتمثل في بنادق الصيد و السيوف والسواطير و المناجل و السكاكين و الهراوات- مع افتقادهم لأدنى ثقافة عسكرية، باعتبارهم فلاحين و عمال بسطاء، هبوا للقتال تلبية لنداء الدين و الوطن(1).

تلقت الثورة ضربة قاصمة في الظهر، باستشهاد قائدها الأول الشيخ **محمد المقراني** يوم 05 ماي 1871م **بواد سوفلات** بالأخضرية(باليسترو)، أثناء محاولته اقتحام مدينة البويرة، التي كان يتحصن بها **الأغا بوزيد** و أنصاره من **أولاد بليل**، و **أولاد عريب** بقيادة **محمد بن منصور** و **محمد بن إبراهيم** المتحالفين مع قوات الجنرال **"سيريز"**(2).

و قد ذكر أن ذلك حدث، بسبب عدم اتخاذه للاحتياطات الكافية لحماية نفسه، متجاهلا عيون الجيش الفرنسي التي كانت تترصده في كل حركاته و سكناته، حيث أصيب بأربع رصاصات و هو يؤدي صلاة الظهر مع رفاقه، و عليه فقد أثر استشهاده كثيرا في الثورة، التي فقدت رأسها باختفائه(3).

و في يوم 30 جوان 1871م، تقدم **سي عزيز ابن الحداد**، أحد القادة البارزين في الثورة بمعية مجموعة من المقاتلين إلى معسكر **آيت هيشم**، و سلموا أنفسهم إلى جنود الجنرال **لالمان**، الذي عاملهم كأسرى حرب و مجرمين، و في يوم 02 جويلية، اعتقل أخوه **الشيخ محمد** بالقرب من مدينة بجاية، إثر خديعة من أحد الأشخاص، الذي حاول أن يحصل عل منصب إداري لدى الإدارة المحلية، و حسب رواية أخرى بطلب من والده **الشيخ الحداد**، الذي قرر هو الآخر الاستسلام يوم 12 جويلية 1871م، من خلال رسالة وجهها إلى **الجنرال سويسي**، ليفسح المجال أمام استسلام الكثير من الزعماء و الثوار(4).

أما **بومزراق**، الذي حاول مواصلة الجهاد بعزيمة كبيرة، رغم الضعف و التقهقر الذي أصاب الصفوف، بفعل وفاة **الحاج المقراني**، و استسلام عائلة الحداد و من معها من القادة و الأتباع، انتهى به الأمر إلى الاعتقال يوم 20 جانفي 1870م، بعد أن عثرت عليه دورية استكشاف فرنسية تائها في الصحراء، بالقرب من **واحة الرويسات**، التي تقع على مسافة كيلومترين من مدينة ورقلة، يكاد أن يهلك بفعل العطش والجوع(5).

ليسدل بذلك الستار، على ثورة أربكت قادة الاحتلال الفرنسيين، الذين ظنوا أن عهد الثورات و المقاومات الشعبية المسلحة الكبرى، قد ولى إلى غير رجعة، بعد القضاء على مقاومتي **الأمير عبد القادر** في غرب و وسط البلاد، و **الحاج أحمد باي** بشرقها، ويبدأ مسلسل طويل من الظلم و القهر و الانتقام و العقاب الجماعي، في حق كل الذين شاركوا

فيها من قريب أو من بعيد، و بطبيعة الحال كان نصيب أبناء عائلتي المقراني والحداد وفيرا، كما سيتضح في العناصر الموالية.

2- محاكمات للانتقام وليس من أجل العدالة:

حرصت سلطات الاحتلال، على إبقاء القادة الكبار للثورة أحياء، حتى تشفي غليلها بإلحاق أقسى العقوبات بهم، و حتى يكونوا عبرة لكل القيادات الجزائرية في مختلف أنحاء البلاد، فلا يرتكبون الخطأ ذاته بالثورة عليها في المستقبل، متجاهلة كعادتها الأسباب الحقيقية، التي جعلت الجزائريين يثورون ضدها في كل مرة، و السؤال المطروح، هل كانت تلك المحاكمات التي وصفت بالانتقامية و بالتصفية للحسابات، استثناء في التعامل الفرنسي مع ما كان يسميه المسئولون العسكريون و السياسيون تمردات وعصيانات، و عمليات شغب و فوضى و تشويش؟.

لم يخفي **الجنرال دولاكروا**، رغبته الشديدة في الإجهاز على **بومزراق** ،الذي حمل إليه مغميا عليه بعد أن استعاد وعيه و كشف عن هويته، حيث رد عليه بلهجة قاسية لما طلب منه منحه الأمان، الذي يعني بالنسبة للأول التنازل عن حقه في قتله فورا رميا بالرصاص، عقابا له على الجرائم التي ارتكبت في حق الدولة الفرنسية، و لا ريب أنه فعل ذلك تنفيذا للتعليمات الفوقية، و ليس لحكمة منه، و الأمر ذاته حدث مع القادة الآخرين، الذين استسلموا أو اعتقلوا على حد سواء.

نعتقد أن استشهاد **الحاج محمد المقراني**، القائد الأكبر للثورة، على يد الفصيلة الرابعة من قوات **الزواف**، بقدر ما فاجأ و أفرح الجنرالات الفرنسيين، إلا أنهم لا محالة كانوا يتمنون أسره حيا، حتى يكون الحصاد مضاعفا، كما أن إقدام القادة المعتقلين أو المستسلمين، على طلب الأمان و الصفح و العفو، لم يكن تخليا عما ثاروا من أجله، وإنما نتيجة طبيعية لمسيرة رجال، أصبحوا في قبضة العدو الذي حاربوه بالسلاح.

فقد توحي على سبيل المثال، القراءة الظاهرية للرسالة التي وجهها **الشيخ عزيز ابن الحداد** إلى **الجنرال لالمان** بعد استسلامه، بأن الرجل ندم ندما كبيرا على قيامه بالثورة، و أنه تراجع عن قناعاته السابقة، أو أن دوافعه كانت شخصية و ليست وطنية، خاصة وأنها جاءت بأسلوب الاستعطاف و الاسترضاء، الذي قد لا يستسيغه من ينظر دائما إلى القائد نظرة مثالية لا تراعي الظروف و تغير الأحوال.

فهل تهتز صورة **سي عزيز**، لما يخاطب آسره **لالمان** قائلا:"..و بقينا بلا أبا و أنت الآن أبونا نطلب منك تختار ما يصلح بأولادك نحن في ثلاثة في يدكم و بقوا أولادنا صغار لا يقدرون على تصريف البيت و بيتنا كبيرة نطلبوا منك تسرحنا نسكنوا في بجاية... فلا تضيعونا..."؟(6).

واجه زعماء الثورة بشجاعة، قضاة و محلفي محكمة الجنايات بقسنطينة، التي استلمت ملفاتهم و محاضر اتهامهم من محكمة العاصمة، في أجواء مشحونة بالحقد الدفين و الإصرار على إنزال أقسى العقوبات بهم، و لو بالدوس على حقهم كمتهمين في محاكمة عادلة طبقا للقوانين، و ليس لأمزجة و رغبات السياسيين و العسكريين، الذين كانوا في واقع الأمر هم من يحددون نوعية الأحكام، خاصة إذا كانت القضايا بحجم أحداث ثورة المقراني و الحداد.

وجهت **لبومزراق**، الذي كان يبلغ آنذاك 35 عاما، عدة تهم تضمنها محضر الاتهام، يكفي إثبات واحدة منها للحكم عليه بالإعدام، و هي المشاركة في اعتداءات و هجومات في مقاطعتي قسنطينة والجزائر سنة 1871م:"إما للتحريض على الحرب المدنية بالسلاح، أو جلب المواطنين، و السكان للحرب ضد بعضهم البعض، أو بالتخريب والحرق، و النهب، في عدد من البلديات..."و قيامه:"بغزو الأراضي و الأملاك العامة والخاصة، و الساحات، والمدن و الموانئ، و المحلات الحربية، و عمارات السكن للدولة، و بمهاجمة و مقاومة القوة العامة، و تصرف ضد آخرين بهذه الجرائم و كان على رأس جماعة من المخربين المسلحين لممارسة عمل و مسئولية و إثارة و دفع الناس إلى الحركة، و تحول إلى مجرم باقترافه هذا الجرم أو دفعه إلى ارتكابه"(7).

لم يكن **لبومزراق**، أدنى ثقة في العدالة الفرنسية، التي وصفها و هو لا يزال حرا طليقا بالعدالة الحمراء، التي تخضع لسلطة و نفوذ اليهود(8)و بالتالي فإن وقوفه أمامها كان الغرض منه فقط الدفاع عن نفسه، دون أن يطمع في حكم عادل، فكيف يحصل ذلك و قد اعتبرته مجرما خطيرا طالت جرائمه الأرواح و الأملاك مع إثارة الفوضى والبلبلة و زعزعة الأمن و الاستقرار؟.

الاتهامات ذاتها تقريبا، وجهت للشيخ **محمد أمزيان بن علي الحداد**، و أبناءه **عزيز ومحمد**، فقد ورد في المحضر أن الشيخ **الحداد**:"عمره ثمانون عاما، متزوج و له ولدان، و قام هو و جماعته في ناحية بجاية بحركة تمرد و تعدي، و تهجم، إما بالدعوة إلى الحرب المدنية المسلحة، أو بجمع المواطنين و السكان لحمل السلاح ضد بعضهم البعض، أو

بالقيام بالنهب و التخريب في الكثير من القرى و الدواوير".أما **سي عزيز** فقد جاء بشأنه في المحضر:"كان أغا سابقا على **عموشة**، و عمره واحد و ثلاثون عاما ومتزوج بثلاث نساء و له أربع أولاد، شديد الحماس مثل أخيه، و هو رئيس الإخوان الرحمانيين، و عمل كل جهوده لإنجاح الثورة ، و كتب آلاف الرسائل باسم أبيه لجلب الناس إلى الثورة في القبائل اشترك مع أخيه في مهاجمة ايمولة، و قصر القائد، و فرض الضرائب على الناس و هو متهم بارتكاب جرائم، تحريض الناس على العصيان ضد السلطة، و بتحمله هو المسئولية في ارتكاب الجرائم، و دفع الناس لارتكابها بالحرق، والتخريب، و التدمير، وبمحاربة عدد من الأصدقاء الموالين لفرنسا في جهات عديدة من القبائل الكبرى والصغرى، و جبال البابور، وحده أو بالاشتراك مع غيره"(9).

في حين ورد في المحضر عن الشيخ **محمد**:"أن عمره أربعون عاما و هو متزوج من ثلاث نساء، و له سبعة أطفال، و كان أحد ضباط بوبغلة.متحمس للجهاد و متعصب، هاجم ايمولة و قام بحركة عصيان في واد الساحل، و خرب، و مارس ذلك بصورة مستمرة كل يوم و هاجم المعامل و المحلات مثل معمل أنورة، و معمل دوفور، و رحى لامبير، و كلف أعمر أو بوجمعة بتخريب مؤسسات و مراكز تاوريرت ايغيل، و حاصر بجاية و ضواحيها، و بإرادته جمع الأسلحة و قدمها إلى فرق العصاة الذين ارتكبوا الجرائم، و هو متهم بجمع الأسلحة و التحريض على الثورة و جمع الناس على العصيان والهجوم على القرى و الأشخاص، و الحرق و التخريب خلال عام 1871م"(10).

بالنظر إلى التهم الموجهة إلى القادة الأربعة، يتضح أن سلطات الاحتلال، قد ثبتت سلفا المسئولية الكاملة لهؤلاء، فيما اعتبرته جرائم التحريض و القتل و الحرق والتخريب و العصيان و التمرد، و إشاعة الفوضى و الاضطرابات و السلب و النهب، في كل المناطق التي كانت مسرحا للأحداث، و منه فقد كانت تلك المحاكمات شكلية، لا تستند إلى روح القانون، الغرض منها الانتقام و اشفاء غليل المستوطنين الأوروبيين، الذين كانوا أكبر المتضررين في أنفسهم و أملاكهم ، من وجهة نظرهم بطبيعة الحال، ويكفي أن يكون غالبية المحلفين منهم، للقول بأن الأحكام كانت معدة سلفا.

و في واقع الأمر، كانت ممارسات المستوطنين المتعجرفين، المتعطشين لاحتقار وإذلال، واستغلال الجزائريين أبشع استغلال، السبب الرئيس في اندلاع الثورة، والاستجابة الشعبية الكبيرة التي وجدتها من قبل السكان،و هي الحقيقة التي كانت فرنسا دائما تعمل على إخفائها، في كل المحطات التي امتحنت فيها أثناء احتلالها للبلاد.

و بالرغم من أن السلطات الفرنسية، كانت عادلة في تحميل المسئولية للجميع، إلا أن الملاحظ من خلال محضر الاتهام، أنها كانت ترى في **سي عزيز ابن الحداد**، المسئول الأخطر في المجموعة، إذ شكل انضمامه للثورة رفقة عائلته، نقلة نوعية في مسارها العسكري، فتحولت من طابعها الارستقراطي و إطارها الجغرافي الضيق، إلى ثورة شعبية عارمة و شاملة على الاحتلال(11) و ممارساته الاستعمارية البغيضة، التي حولت المجتمع الجزائري إلى مجتمع للعبيد، يتحكم في مصيره مجتمع المستوطنين المتغولين، الذين كانوا في معظمهم من أصحاب السوابق و الإجرام و حثالة البشر.

والحق أن دور **سي عزيز** في مجريات الثورة كان متميزا، و لا يمكن للسلطات الاستعمارية الفرنسية أن تتجاهله من ناحية، و أن لا تخشاه كشخصية فاعلة و مؤثرة على مستقبلها في البلاد من ناحية أخرى، فقد اعتمد منذ البداية إستراتيجية دعائية محكمة قامت على ما يلي:

- توظيف قدراته الخطابية، في إقناع زعماء القبائل و العائلات الكبرى، بأن فرنسا أضحت قوة ضعيفة من الناحية العسكرية، يوجه اليهود سياستها الداخلية والخارجية، و أن **المقراني** و الحداد هم رجال مخلصون لدينهم و وطنهم.
- تجنيد مقدمي و أتباع **الزاوية الرحمانية**، للقيام بدعاية واسعة وسط السكان، قصد إقناعهم بالانضمام إلى الثورة، و التعاون الايجابي مع قادتها.
- إصدار الأوامر، بإشعال النيران على الأماكن المرتفعة، لكي ينتشر صدى الثورة في مختلف المناطق بسرعة كبيرة.
- توجيه الكثير من رسائل التهديد و التحذير، لردع الشخصيات والقبائل المعادية للثورة، و خاصة غريمه **ابن علي الشريف** باشاغا شلاطة، و **محمد امزيان بن الموهوب** شيخ زاوية العراش.
- فرض غرامات مالية على المترددين و المتقاعسين(12).

فضلا عن مهارته، في تنظيم صفوف المقاتلين و الاستخبارات، و جهوده المضنية لتوفير الأسلحة و المئونة، و شجاعته الكبيرة التي أظهرها في كل المعارك التي خاضها ضد قوات الاحتلال، و معاونيهم من الجزائريين على حد سواء(13) شجاعة اعترف له بها الضباط الفرنسيون أنفسهم، الذين أدركوا أنهم يواجهون قادة لم يتخرجوا من الكليات الحربية العريقة مثلهم، و مع ذلك يتفوقون عليهم في الميدان، رغم عدم التكافؤ في العتاد الحربي كما و نوعا، و الخبرة و التكوين القتالي و الثقافة العسكرية.

و في المقابل اعتبر البعض، أن **سي عزيز** قائد، كانت تغلب عليه الأهداف و المصالح الشخصية، أكثر من أي شيء آخر، حيث رأى في نفسه:"أجدر من غيره لقيادة الثورة وتزعمها، و بومزراق الذي عايش هذه الثورة حتى نهايتها كان يعتبر أن الثورة مقرانية قبل كل شيء، و على الجميع أن يسيروا تحت رايته، و كانت النتيجة حدوث انفصال وقطيعة بين الطرفين أديا إلى فشل الثورة عسكريا في النهاية و إلى تضخيم آثارها السيئة بعد ذلك على البلاد و السكان معا"(14).

لا يمكن الاستناد إلى المادة الخبرية، التي توفرت لغاية الآن، للحكم على شخصية عزيز ابن الحداد بالطيش، و الجري وراء الطموحات الذاتية، و حتى لاعتبار تصرفاته مع بعض القبائل أو الزعامات بالحمقاء، مثلما ذهب إليه الدكتور **يحي بوعزيز** في تقييمه للثورة، كما أن ما أورده لمحكمة الجنايات بقسنطينة، في دفاعه عن نفسه، بنفيه حمل السلاح لغاية دينية أو لقلب الأوضاع في البلاد،لأن الرجل كان أسيرا، همه الوحيد إنقاذ نفسه من المقصلة التي أعدت للجميع دون استثناء.

وعلى كل حال، لا وجود لمشاغبين و مشوشين و مجرمين جيدين، و آخرين غير جيدين، في منظور دولة الاحتلال عامة، و منظومتها القضائية المطبقة على الجزائريين خاصة، فالجميع في سلة واحدة، و حتى أولئك الذين اختاروا النضال بواسطة الوسائل السلمية الهادئة، في النصف الأول من القرن العشرين، كافأتهم بالمعاملة ذاتها، ليضطروا إلى العودة من جديد إلى النهج نفسه، الذي اختاره آل الحداد و المقراني وغيرهم، خلال القرن التاسع عشر، و هو الكفاح المسلح، لطرد هذا المحتل العنيد والوقح و البشع، الذي اعتبر من شر ما ابتليت به البشرية في تاريخها الطويل.

ومها يكن، فإن محضر الاتهام، قد أنصف سي عزيز إلى حد ما، حينما حمله تهما إضافية عن زملائه، كما أن الأحكام التي أصدرت فيما بعد في حقه، و حق والده و أخيه محمد، دليل كاف على أهمية الرجل في نظر الإدارة الاستعمارية الفرنسية، الخاضعة لتأثير المعمرين المتحمسين لإنزال أشد العقوبات بالجميع، زعماء و ثورا بلا تمييز، و لا شك أنه لو وقع في أيديهم، لكانت نهايته التصفية قبل وصوله إلى المحكمة، و الأمر ذاته ينطبق على **بومزراق** و البقية أيضا.

3 - أحكام قاسية و عدل مفقود:

بعد أن أخذت هيئة المحكمة، الوقت الكافي للمرافعات و المداولات، أصدرت أحكامها في حق قادة الثورة، التي كانت في غاية القسوة، تماما مثلما تمناها المستوطنون والضباط العسكريون و المسئولون السياسيون، تراوحت بين الإعدام والنفي، و هما أقسى ما يمكن أن يناله متهم في أي زمان و مكان، مذنبا كان أو غير مذنب.

جرت المحاكمات إذن في ظروف غير عادية، و لذلك طلب محامو المتهمين دون جدوى، نقلها إلى فرنسا، مستشهدين بقرارين لمحكمة النقض بتاريخ 14 أكتوبر و 13 أفريل 1851م،اللذان أقرا بتأثير حماسة السكان الأوروبيين على السير الحسن للمحاكمات، لكي يتسنى لموكليهم الدفاع عن أنفسهم، بعيدا عن ضغط المستوطنين المتحمسين لإدانتهم، والقضاة الذين لم يخفوا نواياهم في تحقيق رغبتهم، و لم يحدث أن أظهروا تسامحهم معهم إلا في قضية أو قضيتين، كما ذكر **لويس رين** المستشار الحكومي و نائب رئيس الجمعية التاريخية لمدينة الجزائر، و الرئيس السابق للمصلحة المركزية للشئون الأهلية،في كتابه **"انتفاضة 1871م بالجزائر"** و منه فقد كانت بحسبه، مهمة المحامين مستحيلة، في الدفاع عن أولئك التعساء، الذين لا يعتبرهم القانون الفرنسي، فرنسيين حقيقيين(15) في مقابل المستوطنين المتمتعين بكل- صفات المواطنة و هو بلا شك الفارق الحاسم بين الطرفين.

البداية كانت مع **بومزراق**،الذي صدر الحكم بإعدامه يوم 27 مارس 1873م، وفقا للقانون العام ، باعتباره زعيما للمتمردين بع استشهاد أخيه **محمد المقراني**، و قد علق على الحكم بقوله أنه يتحمل المسئولية لكونه زعيم العائلة،و أن الله يغفر لعباه، لكنه لا يقبل أبدا اتهامهم بالقتل و النهب و الحرق، فلو كانوا قتلة و قطاع طرق فعلا، لما قام أخوه محمد بقتل الذي اعتدوا على ورشة السيد **سيدر**(16).

مثل هذا الحكم خبرا قاسيا على عائلة المقرانيين، الذين نزحوا إلى تونس،عقب معركة عين الطيبة بأقصى الصحراء الشرقية يوم 17 جانفي 1872م، التي اعتقل خلالها **بومزراق**، و كان عددهم حوالي خمسمائة شخص، ينتمون إلى حوالي مائة عائلة صغيرة، ينتظرون حلا مناسبا للعودة إلى البلاد(17) التي تركوها مكرهين،لكن العدالة الفرنسية أرادت غير ذلك.

خفف الحكم بالنفي إلى **نومية** عاصمة **كاليدونيا الجديدة**، بقرار عفو أصدره رئيس الجمهورية الفرنسية يوم 19 أوت1873م، حيث عاش هنالك، و لم يعد إلى الجزائر إلا في شهر جويلية 1904م، بعد حصوله على إذن بذلك، عن طريق ابنه **الوانوغي بومزراق**

مفتي الأصنام آنذاك، و لم يطل به المقام سوى سنة واحدة، فتوفي يوم 13جويلية 1905م، و دفن بمقبرة **الحامة سيدي محمد** حاليا(18).

أما عائلة الحداد، التي تكفل بالدفاع عنها المحامي المشهور بقسنطينة **ليون سرور**،فقد صدرت الأحكام في حقها يوم 17 أفريل 1873م و جاءت كالتالي:

- الحكم بالسجن الفردي لمدة خمس سنوات على **الشيخ الحداد**، الذي توفي بعد خمسة أيام من صدور الحكم عليه.
- الحكم بالسجن الفردي لمدة عشر سنوات على **الشيخ محمد**، و قد استبدل فيما بعد بالنفي خارج الوطن.
- الحكم بالنفي خارج الوطن أيضا على **سي عزيز**(19).

لتبدأ مرحلة قاسية في حياة **بومزراق** و **سي عزيز** و أخيه **محمد**، رفقة حوالي أربعمائة جزائري في المنفى القسري(20)ذاقوا خلالها مرارة التشرد و الغربة، و الابتعاد عن الأهل و الوطن، البعض منهم أسعفه الحظ في العودة و تمكن من استئناف حياته، في حين استسلمت الأغلبية لقدرها، و ماتت في بلد غير بلدها ،مخلفة وراءها أبناء وأحفادا يسمعون بوطن ينتمون إليه اسمه الجزائر، لكنهم لا يستطيعون رؤيته لأنه بعيد جدا عن بلدهم الذي ولدوا فيه.

لقد كان **لويس رين** محقا، حينما وصف الثوار الواقفين أمام محكمة الجنايات بالتعساء، لكنه نسي أن يذكر بأن حالة كل الجزائريين، كانت تعيسة في كل أوقات الاحتلال، لأن العدالة الفرنسية لم تنصفهم يوما ما، بعد أن حرموا من عدالتهم الإسلامية الخاصة بهم، التي كانت تستمد أحكامها من الشريعة الإسلامية السمحة، وهي الوحيدة التي تتلاءم مع خصوصيتهم، خدمة للمصالح الاستعمارية، استكمالا للسيطرة التي فرضت في المجالات الأخرى، لتحقيق فكرة الإدماج، التي رأى حكام فرنسا، أنها تتطلب أيضا القضاء على المنظومة القضائية الإسلامية(الأهلية)التي تكرست في حياة الأهالي و أصبح لا غنى عنها(21).

بالفعل كانت النتيجة الأهم للثورة- أولا ولتلك المحاكمات ثانيا- القضاء التام على النفوذ الإقطاعي و السياسي للمقرانيين، و النفوذ الديني **للإخوان الرحمانيين**(22)لكن في الجهة المقابلة، لم تنطفئ جذوة الروح الدينية و الوطنية، التي ظلت متقدة تغذي كل حركة ثورية أو سياسية، تلت ثورة **المقراني** و **الحداد**، و هو ما كانت تدركه تمام الإدراك فرنسا الاستعمارية، أمر ظل يؤرقها لأنه استحال عليها القضاء عليه، بشتى الوسائل و

الأساليب التي جربتها، بما فيها محاولتها إيجاد ما كانت تصطلح عليه بالإسلام الفرنسي، الذي يعني احتواءه ليكون أداة تخدم الاحتلال و تبرره، و ليس عاملا مغذيا للثورة و التمرد و العصيان.

خاتمة:

كشفت محاكمات قادة و ثوار انتفاضة عام 1871م، عن جملة من الحقائق بعضها يتعلق بدولة الاحتلال و البعض الآخر بالجزائريين، نوجزها فيما يلي:

- الإفلاس السياسي و الأخلاقي التامين، اللذان أضحت عليهما فرنسا الرسمية، من خلال خضوعها لنفوذ المستوطنين، الذين كانت تخشاهم في حقيقة الأمر، أكثر مما تخشى الجزائريين، فحاولت تعويض عجزها عن حمايتهم من غضب الأهالي، بإصدار أحكام قضائية أملوها عليها قبل استكمال التحقيقات و انطلاق المحاكمات.

- بينت إلى أي مدى، يمكن أن تتدحرج إليه الطبيعة غير الإنسانية للاستعمار، بصورة عامة و الفرنسي بصورة خاصة، الذي لا نستطيع وصفه إلا بالوحشي، و إلا كيف نفسر الحكم بالنفي على أربعمائة شخص دفعة واحدة، أبعد مكان في العالم، حيث لا يمكن للمنفيين العودة إلى موطنهم الأصلي، رغم تركهم طلقاء يصولون و يجولون في جزر الأرخبيل؟.

- أنها كانت عدالة المنتصر مع المنهزم، و لا مجال لأي قراءة أخرى، حملت الأخير كل المسئولية، و برأت الأول الذي كان الضحية في نظرها، و لا تنصفه إلا تلك الأحكام التي تكرمت بها محاكم الجنايات الفرنسية.

- حقا لقد أدت تلك الأحكام، إلى انقلاب رهيب على مستوى شرق البلاد، إذ غيرت واقعا اجتماعيا و اقتصاديا و سياسيا قديما، تراكم منذ عدة قرون، و حل محله واقع جديد يتميز بغياب السلطة التقليدية، المتمثلة في العائلات و القبائل الكبرى، على غرار آل المقراني و آل الحداد.

- النفي و الإبعاد عن الوطن، جريمة ضد الإنسانية، تساوي جرائم القتل و الاغتصاب والسلب و الاستغلال، ينبغي توثيقها و إبرازها، لأنها مازالت طي النسيان، إلا في الأوساط الأكاديمية الضيقة، إنصافا لأولئك الذين راحوا ضحية للهمجية الاستعمارية الفرنسية.
- يبدو أن الحكومات الصهيونية المتعاقبة، في أرض فلسطين المغتصبة، قد استلهمت سياسة النفي و الإبعاد، التي مارستها و لا تزال تمارسها على نطاق واسع في حق الفلسطينيين، من المدرسة الاستعمارية الفرنسية، التي جربتها قبلها على الجزائريين.
- إن أقل ما يمكن تقديمه لأولئك الضحايا، تخصيص يوم وطني كل سنة، لإحياء ذاكرتهم محليا و خارجيا، قد يحمل اسم اليوم الوطني للمنفيين خلال الحقبة الاستعمارية، مع العمل على ربط أحفادهم بالوطن الأم، تعويضا لهم عما يكابدونه من تمزق و ضياع، و إدانة للاستعمار و أنصاره الحاليين، الذين يسعون إلى تبييض صورته البشعة دون حياء.

الهوامش:

(1)العربي منور:**تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر**، د ط، دار المعرفة، الجزائر:د ت، ص238 و ما بعدها.

و أيضا:

Julien Charles André :Histoire de L'Algérie contemporaine, la conquête et le début de la colonisation(1827-1871),T1,(P.U.F).Paris.1986.

Jeanine Verdés-Leroux :Les Français d'Algérie de 1830 à aujourd'hui, une page déchirée, Fayard,2001,PP.151-165.

(2)أنظر محمد بجاوي:"**ثورة المقراني في منطقة باليسترو - بالأخضرية سنة 1871م**، **مجلة المصادر**، المركز الوطني للدراسات في تاريخ الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1945م، الجزائر، العدد22، السداسي الثاني، 2010 م.

(3)أنظر يحي بوعزيز:**ثورة الباشاغا المقراني و الشيخ الحداد عام 1871م**، طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر:2009م، ص220 و ما بعدها.

(4)أنظر المرجع نفسه، ص256 و ما بعدها.

(5)أنظر يحي بوعزيز،المرجع السابق،ص290 و ما بعدها.

(6)أنظر يحي بوعزيز:**وصايا الشيخ الحداد ومذكرات ابنه سي عزيز**، د ط ،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر:1986م، ص75.

(7)يحي بوعزيز:**ثورة الباشاغا المقراني و الشيخ الحداد**، مرجع سابق، ص ص327-328.

(8)المرجع نفسه، ص326.

(9)المرجع نفسه، ص ص336-337.

(10)المرجع نفسه، ص337.

(11)بشير فايد:**جوانب من حياة الشيخ عزيز ابن الحداد، مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية**، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد04، جوان2006م، ص74.

(12)المرجع نفسه، ص69.

(13)المرجع نفسه،ص70.

(14)يحي بوعزيز:**ثورة الباشاغا المقراني و الشيخ الحداد عام 1871م**، مرجع سابق، ص ص360-361.

(15)Rinn Louis: histoire de l'insurrection de 1871 en Algerie. librairie Adolphe Jourdan.(Alger 1891)p p.650-651.

(16)Ibid., p.558.

(17)يحي بوعزيز:**ثورة الباشاغا المقراني و الشيخ الحداد عام 1871م**، مرجع سابق، ص329.

(18)المرجع نفسه،ص333.

(19)المرجع نفسه، ص335 و ما بعدها.

(20)أنظر الصديق تاوتي:**المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة – مأساة هوية منفية**، ط1، دار الأمة، الجزائر:2007م.

و أنظر أيضا:

Robin(le colonel n):L'insurrrection de la grande Kabylie en 1871, Henri Charles, la Vauzelle :éditeur militaire, Paris,1901.

(21)بشير فايد:**الشيخ البشير الإبراهيمي و دوره في القضية الوطنية**، مذكرة ماجستير إشراف الدكتور عبد الكريم بوصفصاف، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة،2001م/2002م، ص9-10.

(22)للمزيد حول الموضوع أنظر:

Julien Charles André, op-cit.

Jeanine Verdés-Leroux, op-cit, PP.151-165.

ISSN : 2353-0472
EISSN : 2600-6405